وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 13 أيار/مايو 2021 | تقرير رقم: PIDISDSA32099

معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
الجمهورية اليمنية	P175791	المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة	
المنطقة	**التاريخ التقديري للتقييم المسبق**	**التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين**	**مجال الممارسة (الرئيسي)**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	13 مايو 2021م	07 يونيو 2021م	المناطق الحضرية، تعزيز القدرة على الصمود والأرض
أداة التمويل	**المقترض/المقترضون**	**الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ**	
تمويل مشروعات استثمارية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	

الهدف(الأهداف) الإنمائي(الإنمائية) للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في إعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية في المدن، وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات في مدن مختارة في الجمهورية اليمنية.

المكوّنات

المكون 1 – إعادة الخدمة
المكون 2 – دعم التنفيذ وتنمية القدرات

المكون 3 ـ الاستجابة للطوارئ الناشئة

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

الموجز المختصر NewFin1

إجمالي تكلفة المشروع	50.00
مجموع التمويل	50.00
منها قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	50.00
الفجوة التمويلية	0.00

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

المؤسسة الدولية للتنمية	50.00
منحة المؤسسة الدولية للتنمية	50.00

فئة تقييم التصنيف البيئي

مرتفع

القرار

أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض

I. السياق الاستراتيجي

1. السياق القطري

1. **بعد ست سنوات من الصراع المتصاعد، لا تزال الجمهورية اليمنية تواجه أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية لم يسبق لها مثيل.** ففي أيار/مايو 2015م، وضعت الأمم المتحدة اليمن في المرتبة الثالثة على قائمة تصنيف الأزمات الإنسانية، وهو أعلى تصنيف للدول التي تشهد صراعات. ومنذ ذلك الحين، وصفت اليمن بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم،[1] حيث يحتاج 24 مليون يمني إلى مساعدات إنسانية، و 6.3 مليون شخص مشرد داخليا[32]، وأسوأ وباء الكوليرا في التاريخ الحديث. ويعاني أكثر من 20 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، منهم 10 ملايين يعانون من الجوع المدقع[4]. ووفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019)، بلغ عدد الوفيات بسبب القتال 102,000 شخص و131,000 حالة وفاة غير مباشرة بسبب نقص الغذاء والخدمات الصحية والبنية التحتية، فضلا عن العديد من الإصابات الأخرى[5]. وقد تأثر الاقتصاد بشدة بالصراع المطول، مما يحرم الملايين من سبل معيشتهم وأعمالهم ويدفع مستويات الفقر إلى أكثر من 80 في المائة. وفي عام 2018، قدر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 23 مليار دولار أمريكي، ورغم عدم توفر الإحصاءات الرسمية، تشير الأدلة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة 40 في المائة تراكميا منذ عام 2015م.[6] كما أن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) يدمر الاقتصاد المتعثر

[1] الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في تصريحات أدلى بها أمام مؤتمر المانحين في جنيف في 3 أبريل 2018م.
[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخة. متاحة من: https://www.unrefugees.org/emergencies/yemen/
[3] تشير الأدلة أيضًا إلى نزوح النساء بشكل غير تناسبي. وتمثل النساء أكثر من 80.0٪ من النازحين الذين غادروا صنعاء والحديدة، و 55.0٪ من الأشخاص الذين وصلوا إلى عدن. منظمة العمل الدولية، 2016. تقييم الأضرار والاحتياجات في اليمن: تأثير الأزمة على العمالة وسوق العمل. بيروت. متاح من: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/yemen-damage-and-needs-assessment.pdf
[4] برنامج الأغذية العالمي، غير مؤرخة.
https://www.wfp.org/countries/yemen#:~:text=Despite%20ongoing%20humanitarian%20assistance%2C%20over,has%20prevented%20catastrophe%20in%20Yemen
[5] موير وآخرون، 2019. تقييم تأثير الصراع على التنمية البشرية في اليمن، متاحة من:
https://www.undp.org/content/dam/yemen/General/Docs/ImpactOfWarOnDevelopmentInYemen.pdf (تم الاطلاع عليه في 23 نوفمبر 2020م)
[6] الاستعراض العام للجمهورية اليمنية. البنك الدولي، أبريل 2018. واشنطن العاصمة.

ويضاعف الآثار الناجمة عن الفيضانات التي حدثت في الآونة الأخيرة في المدن وانخفاض أسعار النفط العالمية، التي تشكل الصادرات المهمة الوحيدة للبلاد.

2. تأثرت المدن اليمنية بشدة من جراء الصراع، مع الدمار الواسع النطاق للبنية التحتية الحضرية. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، قدرت الأضرار في 16 مدينة يغطيها تقييم الاحتياجات الديناميكية في اليمن التابع للبنك الدولي بما يتراوح بين 6.9 و 8.5 مليار دولار أمريكي. وقد تعرض قطاع الإسكان لأشد الأضرار، حيث تراوحت تكاليفه بين 5.1 و 6.2 مليار دولار أمريكي، تليها الصحة (605-740 مليون دولار أمريكي) وقطاع الطاقة (541-662 مليون دولار أمريكي). ومن الواضح أن الأضرار التي لحقت بالمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، والبنية الأساسية للنقل والتعليم هائلة أيضا، والتي تقدر بمئات الملايين. ومن بين 16 مدينة شملها الاحتياجات الديناميكية في اليمن، عانت صنعاء من أشد الأضرار، وتلتها تعز، حيث قدرت الأضرار بما يتراوح بين 2.4 و 3.0 مليار دولار أمريكي و 1.4 إلى 1.7 مليار دولار أمريكي على التوالي. كما تضررت عدن والحديدة بشدة من جراء الصراع.

3. إن الأضرار التي لحقت بالمؤسسات العامة في اليمن لا يمكن قياسها حيث أدت إلى اختلالات واسعة النطاق في الخدمات الحضرية الأساسية في جميع أنحاء البلاد. وقدرة الوكالات المسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية آخذة في التفكك بسبب نقص الموارد وتأخر دفع مرتبات الموظفين المدنيين لأكثر من ثلاث سنوات. ومنذ بداية الصراع، توقفت خدمات جمع النفايات، ودمرت الطرق الحضرية، وتركت مرافق بالغة الأهمية دون كهرباء، وتضررت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة. وبالتالي، فإن ثلثي السكان يفتقرون إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، كما أن خدمات الرعاية الصحية تعجز عن تلبية الاحتياجات الهائلة للبلاد.

4. إن سلسلة الكوارث التي وقعت في الآونة أبرزت أيضا تعرض البلاد للفيضانات المفاجئة والأمطار الغزيرة، مما زاد من حدة حالة الطوارئ في المناطق الحضرية. ومن منتصف نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس 2020م، غمرت الأمطار الغزيرة على صنعاء والحديدة وأبين ومأرب وعمران وصعدة والجوف وإب وحجة وحضرموت والضالع. ووفقا لتقارير وسائل الاعلام فقد لقى 172 شخصا مصرعهم واصيب كثيرون. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن ما يقدر بنحو 300,000 شخص في اليمن فقدوا منازلهم ومحاصيلهم وماشيتهم وممتلكاتهم الشخصية. وإلى جانب الجفاف وزيادة الضغط على المياه، يتوقع أن تزداد

شدة هطول الأمطار والفيضانات المرتبطة بها مع تغير المناخ. ويتركز الخطر بشدة في المناطق الحضرية وخاصة المدن الساحلية بسبب التعرض لموجات العواصف والفيضانات المفاجئة والأخطار الوبائية التي تعززها الفيضانات المفاجئة ونفاد الموارد المائية للاستهلاك الاسرى وارتفاع مستوى سطح البحر.

5. وأدت آثار تغير المناخ إلى زيادة تفاقم حالة الضعف الناجمة عن كارثة اليمن. إن مبادرة نوتردام -التكيف العالمي (ND-KEN) تضع اليمن في المرتبة 26 من أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ في العالم، وفي المرتبة 17 الأقل استعدادا للتكيف مع تغير المناخ، مع تأثر معدل جاهزية اليمن تأثرا كبيرا بالصراع الدائر. في حين أن إجمالي اتجاهات هطول الأمطار المتوقعة على مدى السنوات الثلاثين المقبلة تختلف بين النماذج المناخية، إلا أن أنماط هطول الأمطار في اليمن أظهرت زيادة في الظواهر المتطرفة. فمن ناحية، يظهر متوسط الانخفاضات التي تؤدي إلى الجفاف والخسائر الزراعية، ومن ناحية أخرى، التركيزات القصوى من الأمطار التي أدت إلى الفيضانات منذ منتصف التسعينات. وبالتالي فإن خطر الفيضانات وشحة المياه ينتظران في اليمن.

6. إن خطر فيروس كورونا (كوفيد-19) على اليمن يُعد كبير جدا مقارنة بالدول الأخرى، حيث أن الصراع كان له تأثير كبير على قدرة البلاد على مواجهة الأزمات. تم تنفيذ إجراءات إغلاق المطارات والحجر الصحي بشكل متقطع، مع وجود تأثير غير معروف على احتواء انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19). ووفقا لنشر معلومات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الصادرة من منظمة الصحة العالمية بتاريخ 18 مايو/أيار 2021، كانت هناك 6,572 حالة مؤكدة و 1295 حالة وفاة بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن، مما يشير إلى ارتفاع معدل الوفيات إلى عشرين في المائة (20%). وفي حين أن البيانات المتاحة قليلة جدا للتحديد الكمي للمشكلة، فهناك توافق في الآراء فيما بين الوكالات الإنمائية على أساس أن هذه الأرقام لم يتم الإبلاغ عنها بشكل كبير. يُعد فيروس كورونا (كوفيد-19) عاملاً مضاعفًا للتهديد حيث أن الشعب اليمني من بين أكثر الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم، وتشير الأدلة إلى أن الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية معرضون لخطر أكبر للإصابة بمرض خطير والموت من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

7. وتتأثر المرأة بشكل غير متناسب بالصعوبات التي تواجهها في اليمن بسبب أوجه عدم المساواة القائمة فيما يتصل بالنظم والقواعد القبلية والأبوية. فالفوارق بين الجنسين شديدة والفرص الاقتصادية محدودة للغاية،

حيث لا يتجاوز معدل المشاركة في قوة العمل 2.6 في المائة، مقارنة بنسبة 65.4 في المائة للرجال. وقد أثرت آثار الصراع بشكل غير متناسب على وصول المرأة إلى الاقتصاد ومشاركتها فيه، حيث بلغت نسبة الخسائر في الوظائف 28 في المائة في المتوسط فيما بين الرجال مقابل 11 في المائة () . وبالنسبة للنساء اللواتي يعملن في القوة العاملة، فإن 25 في المائة منهن عاطلات عن العمل مقارنة بنحو 12 في المائة من الرجال، ومن نسبة النساء الضئيلة في القوة العاملة، فإن أكثر من ستين في المائة منهن يعملن في وظائف ضعيفة مما يعرضهن لخطر سوء ظروف العمل وانعدام الحماية الاجتماعية. ومن شأن الجمع بين تدني مستوى التعليم، إلى جانب محدودية التنقل والتفاعلات العامة بسبب المعايير التقييدية والشواغل الأمنية، أن يجعل من الصعب على المرأة أن تحدد فرص العمل وأن تتأهل في نهاية المطاف للعمل الرسمي المدفوع الأجر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصراع والفيضانات الأخيرة ألحقت ضررا كبيرا بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، مما يشكل عبئا ثقيلا على المرأة التي تقضي ثلاث إلى ست ساعات يوميا في جلب المياه في أجزاء من اليمن. وذكرت التقارير أن الأطفال (وخاصة الفتيات) يفوتون المدرسة لمساعدة أمهاتهم. كما وجدت منظمة الصحة العالمية (2017) أن حالات الإسهال المائي الحاد وحالات وفاة الكوليرا، و49٪ من النساء، و43٪ من الأطفال دون سن الخامسة. ولأن المرأة اليمنية غائبة أيضا إلى حد كبير عن الحياة السياسية، كما أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لديها منخفضة للغاية لا تتجاوز 35٪، مقارنة ب 73٪ من الرجال، فإن قدرتها على التأثير في تخصيص الموارد وصنع القرار محدودة للغاية.

2. السياق القطاعي والمؤسسي

8. لا تزال الاستجابة الإنسانية في اليمن تدعم الاحتياجات الفورية الأساسية لشريحة كبيرة من السكان الذين يعيشون في ظروف صعبة. ويقدم البنك الدولي الدعم للفئات الأكثر تضررا وضعفا، حيث يقدم ما يقرب من 2 مليار بليون دولار من المنح المالية لدعم عشر عمليات تكميلية للطوارئ في مجالات الخدمات الصحية والتغذوية الحيوية، والتصدي لتفشي الكوليرا، بما في ذلك التدخلات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتعزيز الإنتاج الزراعي لصغار الملاك، والحصول على الكهرباء، واستعادة الخدمات الحضرية، والحماية الاجتماعية، وفرص الدخل المكملة، والتحويلات النقدية.

9. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017م، وافق البنك الدولي على مشروع الطوارئ المتكامل للخدمات الحضرية في اليمن الذي تبلغ قيمته 150 مليون دولار أمريكي بهدف استعادة إمكانية الحصول على الخدمات الحضرية الحيوية في مدن مختارة في الجمهورية اليمنية. ويجري تنفيذ المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالشراكة مع شركاء التنفيذ المحليين، ويتبنى نهجا إقليميا للاستثمارات في الخدمات البلدية الثانوية، وإدارة النفايات الصلبة، والمياه، والصرف الصحي، والطرق، والكهرباء. وحتى آذار/مارس 2021م، تم تحقيق جميع الأهداف في إطار البرنامج، وتم إصلاح فرص الحصول على الخدمات الحيوية لأكثر من 3 ملايين مستفيد، مما ولد أكثر من 1.5 مليون يوم عمل مؤقت، وإصلاح 258 كيلومترا من الطرق، وتوليد 89,000 ميغاواط من الطاقة. وقد ثبت أن النهج المتكامل مكانيا تجاه المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليم، والتنفيذ بالتعاون الوثيق مع الشركاء المحليين، كان ناجحا للغاية، مما أدى إلى إدخال تحسينات ملموسة على حياة الناس اليومية. على الرغم من نجاح البرنامج اليمني للتنمية وغيره من أشكال الدعم المستمر من البنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين، فإن احتياجات اليمن من البنية التحتية الحضرية والخدمات غير الملباة هائلة بسبب حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمؤسسات نتيجة للصراع المستمر. وأدت فيضانات عام 2020م أيضا إلى زيادة تفاقم الأضرار، مما أثر على المساعدة الإنسانية، واستجابة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وزيادة أسعار السلع الأساسية.

10. سيختتم المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن الاتحاد في 30 حزيران/يونية 2021م. حيث تلقى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طلبات متكررة من المجتمعات الحضرية وشركاء التنفيذ المحليين في المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن من أجل توفير دعم إضافي، بما في ذلك التدخلات ذات الأولوية في مجال خدمات المرافق الصحية والمرافق الصحية والمرافق البلدية والطرق الحضرية، وهي قطاعات تمثل جزءا كبيرا من الاحتياجات العاجلة على أرض الواقع. وتشكل طلبات الأولوية هذه المقدمة من النظراء المحليين الأساس لهذا المشروع الجديد الذي أعد استنادا إلى أدلة دراسة التقييم الديناميكي للاحتياجات في اليمن 2020م، استنادا إلى النهج الإقليمي الناجح جدا الذي تبناه المشروع أثناء تنفيذه، وبالنظر إلى الدروس الرئيسية المستفادة مثل الحاجة إلى زيادة التركيز على بناء قدرات الشركاء المحليين لدعم الاستدامة على المدى الطويل. وفي نهاية المطاف، من المتوقع أن يتيح دعم إعادة الخدمات في هذه القطاعات ذات الأولوية للأشخاص المتأثرين بالصراعات معالجة احتياجاتهم الأساسية وزيادة وكالاتهم، مما يتيح زيادة فرص التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد تعزيز

الخدمات الحضرية على ضمان الرعاية الطبية الكافية والحد من خطر الإصابة بالأمراض أثناء الطوارئ الحالية.

11. تم تصميم هذا المشروع لينفذ خلال سنتين ونصف. هذا الجدول الزمني الطموح قابل للتحقيق لأن المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن هو فعليا استمرار للمشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، والذي: (أ) سيبدأ قبل أن اختتامه من أجل ضمان التداخل واستمرار نشر فريق تابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الميدان، و (ب) هناك العديد من التدخلات السريعة الناجحة والصغيرة والتي يمكن تنفيذها بسهولة، والتي لا تتطلب وقتا طويلا من حيث التصميم و/أو الشراء ، و (ج) جميع التصاميم الهندسية ووثائق الضمانات البيئية والاجتماعية ذات الصلة للمشاريع الفرعية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة العامة جاهزة، وقد تم ذلك من خلال عملية التشاور، و (د) هناك بالفعل علاقات عمل فعالة ومرسمة بين فريق البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المحليين في جميع أنحاء البلد، مع نجاح أكيد في تنفيذ المشاريع الفرعية.

(1) الخدمات البلدية من الدرجة الثالثة وإدارة النفايات الصلبة

12. لقد تدهورت الخدمات الحضرية الأساسية في البلديات تدهورا كبيرا بسبب الصراع الجاري. ولا تزال طرق الأحياء وشبكات المياه والصرف الصحي المحلية والأماكن العامة، التي تضررت خلال النزاع، غير مكتملة. ونظرا لضعف القدرة وقلة الموارد على مستوى البلديات، لا يزال إصلاح البيئة الحضرية محدودا في معظم المدن. وقد مولت الوزارة الاشغال العامة الاساسية في ثماني مدن بما فيها جمع أكثر من مليون متر مكعب من النفايات المتراكمة واصلاح شبكات الصرف الصحي المحلية. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال مياه الصرف الصحي غير المعالجة تفيض في الشوارع، ولا يزال تراكم النفايات يحجب المجاري في معظم المدن، مما يسهم في انتشار الأمراض المعدية. ويشكل عدم توفير الخدمات البلدية الأساسية تحديا بالغ الأهمية في معظم المدن وسيتواصل التصدي له في إطار المشروع المقترح.

13. تعد الفيضانات في المناطق الحضرية اليمنية قضية رئيسية بسبب مزيج من المخاطر الطبيعية المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ والنزاع المستمر الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية لمياه الصرف البلدية وترك للسلطات المحلية قدرة محدودة للغاية على إصلاح البنية التحتية أو صيانتها. كما تخلق الفيضانات الحضرية ضغوطا كبيرة على نظام الرعاية الصحية، حيث أنها توفر متجها مثاليا للأمراض التي تنتقل عن طريق

المياه، وقد تمنع السكان من الوصول إلى الرعاية الطبية بسبب غرق الطرق بالمياه. كما ساهمت الفيضانات الأخيرة على الأرجح في انتشار فيروس كوفيد-19 في اليمن، حيث أجبرت الآلاف من الناس على الفرار من منازلهم، فضلا عن النازحين من المستوطنات. وقد ساعد الاتحاد في معالجة الفيضانات في المناطق الحضرية من خلال الاستثمارات في حماية الفيضانات في مياه الأمطار، بما في ذلك صناديق الصناديق ومضخات مياه الأمطار ومد مياه الفيضانات الراكدة من المناطق الحضرية في عدن. وقد استفادت مدينة عمران، التي تضررت بنيتها التحتية الحضرية بشكل مستمر خلال الأمطار الموسمية في السنوات الأخيرة، استفادة كبيرة من الاستثمارات في مياه الأمطار في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، مما ساعد على تجنب الخسائر في الأرواح والممتلكات. وبما أنه من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تقلب هطول الأمطار وكثافتها وفيضاها في اليمن، فإن بناء القدرة على مواجهة الفيضانات في المناطق الحضرية يشكل أولوية من أولويات المشروع المقترح وسوف يسهم في تحقيق فوائد الصحة العامة والفوائد الاقتصادية.

(2) المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

14. تعاني اليمن من ندرة حادة في المياه بسبب مناخه الجاف، والإفراط في الاستخراج، والنمو السكاني السريع، الذي يتوقع أن يزداد سوءا بسبب آثار تغير المناخ. وقبل الصراع، كانت شبكة إمدادات المياه العامة تغطي نصف سكان الحضر، ولكن هذه النسبة انخفضت الآن إلى الثلث فقط، حيث يعتمد جزء كبير من سكان الحضر على ناقلات المياه غير الخاضعة للتنظيم والتي توفر المياه بجودة مشكوك فيها وبأسعار مرتفعة. كما أن عدم توفر المياه الآمنة في العديد من المدن اليمنية، بما في ذلك عدن وتعز وصنعاء، يجعل من الصعب احتواء انتشار وباء كوفيد-19 نظرا لتقييد ممارسات غسل اليدين والنظافة. وقد ساعد المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن من خلال الاستثمارات في محطات ضخ المياه ومحطات معالجة المياه في 10 مدن. ولدعم التحسينات الصحية، ومعالجة وباء كوفيد-19، والتكيف مع تغير المناخ، سيساعد المشروع المقترح على إعادة تشغيل آبار المياه وشبكات المياه والصرف الصحي المتضررة، فضلا عن الحد من خسائر المياه (المياه غير المدرة للدخل) وتحسين نوعية المياه في المدن الرئيسية. وسيعزز عنصر بناء القدرات قدرة كل من هذه البلدان على معالجة مسألة الإدارة الرئيسية التي ستساعد في إدارة المياه غير المدرة للدخل وتحسين نوعية المياه.

15. وهناك أزمة في مجال الصرف الصحي في اليمن. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020م، كان نحو 18 مليون شخص يفتقرون إلى سبل الوصول الكافية إلى المرافق الصحية[7]. وقد ساعد المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن في تحسين المياه والصرف الصحي في 10 مدن بما في ذلك اصلاح محطات ضخ مياه الصرف الصحي والمياه المستهلكة وتأهيل/ استبدال خطوط أنابيب الصرف الصحي المنهارة. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ونظرا للمكاسب الإنمائية الهائلة والفوائد الجنسانية الناجمة عن الاستثمارات في المياه والصرف الصحي في المدن، سيستمر المشروع المقترح في إعادة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

(5) الطرق والنقل في المناطق الحضرية

16. نمت شبكة الطرق في اليمن بنسبة 200٪ من حوالي 5,000 كيلومتر في عام 1990 إلى حوالي 16,000 كيلومتر في عام 2015، ع تحقيق فوائد رئيسية للسكان والاقتصاد. **ولسوء بسبب النزاع، تضررت أو دمرت بشكل كبير الطرق والجسور الرئيسية، والطرق الحضرية في المدن الرئيسية مثل صنعاء وعدن وإب وتعز والحديدة وصعدة وعمران.** وقد أدى الضرر الذي لحق بالطرق الحضرية إلى تعذر الوصول إلى أجزاء كبيرة من شبكة الطرق بالنسبة للأشخاص والمركبات التي تخلف آثارا سلبية على التجارة والتنقل والوصول إلى الخدمات المحلية مثل الأسواق والمرافق الصحية والمدارس. كما تسببت الفيضانات الأخيرة في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية الأساسية للطرق الحضرية، كما تضررت العديد من المواقع على طول ممرات الطرق الرئيسية لشق الطريق. وقد نجح المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن في إصلاح الطرق ونظام الصرف الصحي القائم لمسافة 234 كيلومترا من الطرق الحضرية في 8 مدن، مع تنفيذ ثلاثة أرباع مشاريع الطرق الفرعية في عدن وصنعاء. ووفقا لآخر التطورات في اليمن لعام 2020، فإن صنعاء وتعز قد تأثرتا بشكل كبير من جراء الصراع مع تضرر أكثر من نصف الطرق داخل المدن. وسيستمر المشروع المقترح في المساعدة على إعادة الوصول إلى الهياكل الأساسية الحيوية والمجتمعات الحضرية الضعيفة في جميع أنحاء البلد، مع الأخذ في الاعتبار النهج التصميمية المقاومة للمناخ.

(8) الطاقة الكهربائية

7

17. حتى قبل الصراع، كان نصيب الفرد في استهلاك الكهرباء في اليمن من أدنى مستويات استهلاك الطاقة الكهربائية، وأدنى مستوى من الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث كان بين 52 و 72 في المائة في عام 2014م. ونتيجة للصراع، تم إغلاق إمدادات الكهرباء في جميع أنحاء البلاد. وتشير الانبعاثات الخفيفة المرئية من صور الأقمار الصناعية إلى أن استهلاك الكهرباء انخفض بنسبة ٧٥ في المائة تقريبا. وقد كشف مسح هاتفي حديث أجري بتكليف من البنك الدولي أن 12 في المائة فقط من السكان كانوا يحصلون على الكهرباء العامة حتى نهاية عام 2019م. ويعاني السكان والاقتصاد كثيرا من شح الوقود المستمر، والافتقار إلى توليد وإمدادات كافية من الكهرباء، وتفكك الشبكة الوطنية في عدة نظم دون وطنية. وتتأثر المدن الرئيسية بما فيها صنعاء والحديدة وتعز بشدة. كان التأثير على المنشآت الحيوية التي تعتمد على الكهرباء مدمرا. إن البلاد تناضل من أجل التعامل مع وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) لأن العديد من مستشفيات البلاد والعيادات قد تضررت أو دمرت بسبب الصراع، وأولئك الذين لا يزالون يواجهون نقصا متكررا في الكهرباء. وفي إطار البرنامج، تم تركيب و/أو إصلاح نظم لتوليد الكهرباء تعمل بالطاقة الشمسية ومولدات الديزل في ٢٠٨ مرافق صحية وتعليمية، ولآبار المياه في المدن المستهدفة. سيستمر هذا المشروع المقترح في دعم توليد الطاقة خارج الشبكة للبنية الأساسية الحيوية للصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة في البلاد، وبناء مرونة المناطق الحضرية وزيادة القدرة على الاستجابة لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

(26) القدرة المؤسسية

18. لا تستطيع حالياً مؤسسات القطاع العام التقليدية (الوزارات التنفيذية والسلطات المحلية) أن تفي بالولايات المنوطة بها في مجال الخدمات العامة من أجل تقديم الخدمات في المناطق الحضرية وتطوير البنى التحتية. ومنذ بداية الصراع، كانت السلطات المحلية تناضل من أجل تقديم الخدمات المحلية، بما في ذلك الصحة والكهرباء والأمن والتعليم، بسبب فقدان العائدات والدعم الفني. وعلى الصعيد المحلي، كانت السلطات على مستوى المقاطعات تتمتع بسلطة مستقلة لإدارة بعض الخدمات المحلية من خلال شركات المياه والصرف الصحي المحلية وصناديق التنظيف المحلية. وسيوفر المشروع المقترح دعما مؤسسيا مباشرا لمقدمي الخدمات المحليين في المناطق الحضرية، بما في ذلك شركات المياه والصرف الصحي المحلية وصناديق التنظيف المحلية، حتى يتسنى لهم مواصلة دعم إيصال الخدمات وإصلاح البنى التحتية المتضررة.

ج. الأهداف الرفيعة المستوى التي يساهم المشروع في تحقيقها

19. يتماشى المشروع المقترح مع الأهداف الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة. حيث يعيش ثلاثة أرباع سكان اليمن في حالة فقر، وفقد ٤٠٪ منهم المصدر الأول لدخلهم، كما أن إعادة البنية التحتية العامة سيحسن كثيرا من ظروف المعيشة والصحة، في حين يساعد في دعم الانتعاش الاقتصادي. وقد زاد الصراع من ضعف المرأة اليمنية، وسيسهم هذا المشروع في الركائز الثلاث لاستراتيجية البنك المتعلقة بنوع الجنس بشكل مباشر وغير مباشر من خلال: 1) تحسين فرص الحصول على الموارد البشرية، و (2) توفير المزيد من فرص العمل للمرأة؛ '٢' تعزيز الوصول إلى الصوت والوكالة.

20. ومن خلال التركيز على إعادة الخدمات الحيوية، يساهم المشروع بشكل مباشر في الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمجموعة البنك الدولي، والتي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، والإنعاش وإعادة الإعمار، ومواجهة الصدمات التي يتعرض لها المشردون داخليا/اللاجئون. ويتماشى المشروع تماما مع ورقة المؤسسة الإنمائية الدولية نحو عام 2030: الاستثمار في النمو والمرونة والفرص وموضوعها الخاص المتعلق بالهشاشة والصراع والعنف، حيث أن نهجها المتكامل تجاه إعادة الخدمات والأنشطة في عدة قطاعات يوفر أفضل الحلول الملائمة نظرا للتعقيدات الحالية للعمل في اليمن. ويستجيب المشروع المقترح أيضا للدراسة التي أجراها البنك الدولي والأمم المتحدة بعنوان مسارات من أجل السلام: نهج شاملة لمنع الصراعات العنيفة، حيث من المتوقع أن يعيد المشروع المقترح ثقة المواطنين اليمنيين في المؤسسات المحلية من خلال تصور الإنصاف والشمولية في تقديم الخدمات.

21. **يتفق المشروع أيضا مع مذكرة البنك الدولي المتعلقة بالمشاركة القُطرية (مرجع FY20-FY21) للالجمهورية اليمنية** في استجابته للهدف: (أ) الدعم المستمر لتقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على المؤسسات في الشبكة الاقتصادية من المذكرة القطرية للبنك الدولي المتعلقة بالمشاركة القُطرية، بما في ذلك الخدمات الصحية والكهرباء والخدمات الحضرية وتوليد الدخل. وستدعم الأنشطة المضطلع بها في إطار المشروع زيادة الخدمات الحضرية الأساسية وستساعد على بناء القدرات وتعزيز مرونة المؤسسات الوطنية والمحلية. كما أن المشروع المقترح يتماشى مع أولويات **اليمن التي ما زالت منخرطة في الصراع**

والتي تم تنفيذها مؤخرا، والتي تتمثل في الحفاظ على رأس المال البشري، وسوف يستمر في الحفاظ على القدرة على تقديم الخدمات للمؤسسات المحلية.

22. **يدعم المشروع أهداف البنك الدولي المتعلقة باستراتيجية العنف القائم على النوع الاجتماعي للفترة 2020-2025.** وتتماشى الأنشطة مع الركائز 2 و3 و4 من الاستراتيجية. وفي إطار الركيزة 2 "مواصلة المشاركة خلال حالات الصراع والأزمات"، توضح العملية التزام البنك بدعم البلد، بينما في إطار الركيزة 3، "مساعدة البلدان على الانتقال من الهشاشة"، يركز المشروع المقترح بقوة على بناء قدرات مؤسسات الحكومة المحلية المشاركة في تقديم الخدمات الحضرية، بهدف المشاركة المباشرة مع هذه المؤسسات بمجرد حل النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن المشروع، من خلال الركيزة 4، "التخفيف من الآثار غير المباشرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، سيدعم المجتمعات المحلية القائمة من خلال توفير الخدمات الأساسية، ومن ثم يساعد على منع حدوث المزيد من الزيادات في أعداد اللاجئين والمشردين التي تنتشر إلى البلدان المجاورة.

23. **يستوفي المشروع والنهج المقترح للعمل من خلال المكتب أيضا المعيار إيدا 19 للمؤسسة الإنمائية الدولية.** فهو يدعم بلدا في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنمائية بسبب الصراع المستمر وحالات الطوارئ الصحية ذات الصلة. وسيسعى المشروع أيضا بنشاط إلى إعادة بناء القدرات المحلية، وهو بصدد تناول هذه الأفكار بهدف ضمان الاستدامة على المدى الطويل. وسيتم تمويل المشروع من خلال المظروف اليمني إيدا 19 للمؤسسة الإنمائية الدولية " الذي يساعد على الاستجابة بسرعة أكبر للاحتياجات الديناميكية لعملاء المؤسسة الإنمائية الدولية في حالات الهشاشة والأزمات، مثل حكومة اليمن.

24. يتوافق المشروع بشكل وثيق مع **أهداف البنك الدولي لتغير المناخ لعام 2025**، حيث من المتوقع أن يؤدي تنفيذ عناصر المشروع إلى خفض المخاطر وأوجه الضعف الحالية التي يشكلها تغير المناخ. ويتناول المشروع أيضا المبادئ الرئيسية للاستدامة في "التوسع انتقائيا للتأثير"، التي وردت في ورقة نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) لمجموعة البنك الدولي. وسيعالج الركيزة 4، "تعزيز السياسات والمؤسسات والاستثمارات من أجل الانتعاش المرن والشامل والمستدام من خلال إعادة البناء بشكل أفضل"، وذلك بالاستثمار في: 1) الاستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ 2) توفير خدمات صحية وتعليمية ومباني إدارية عامة مرنة، و 3) زيادة العمالة والنشاط الاقتصادي، من خلال

البناء والأشغال العامة. ويتماشى المشروع أيضا مع إطار العمل المرن والشامل والمستدام والكفء الذي وضعه البنك مؤخرا والذي يهدف إلى المساعدة في تخفيف الأثر الاقتصادي والإنساني لوباء ديفيد ١٩ ومع التنمية الخضراء والمرونة والشاملة التي تمت الموافقة عليها مؤخرا، مما يبقي الاستدامة البيئية والمرونة في صميم جميع الاستثمارات في إصلاح وإصلاح الهياكل الأساسية الحضرية. يوفر المشروع فرصة لبناء التقدم بشكل أفضل من خلال الاستثمار في تعزيز القدرة على الصمود والبنية التحتية منخفضة الكربون.

25. **وعلى الرغم من الطابع الملح للصراع المسلح، فقد سلم فريق الخبراء بأهمية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من أجل تنمية البلد.** وفي عام 2018م، حددت الاتصالات الوطنية الثالثة اليمنية تكثيف المخاطر على الصحة العامة والموارد المائية والمناطق الساحلية والزراعة والسياحة البيئية، باعتبارها تحديات رئيسية أمام التكيف مع تغير المناخ، حيث من المرجح أن يتعرض اليمن لدرجات حرارة أعلى وموجات حرارة أكثر تواترا وأطول، والعواصف الشديدة المتكررة والفيضانات المقترنة بها، وزيادة إمكانية حدوث انهيارات أرضية وارتفاع مستويات سطح البحر مع ما يصاحب ذلك من موجات عاصفة أعلى وجفاف متكرر. وحدد اليمن كذلك تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ، مثل نظام "الواح الطاقة الشمسية على الاسطح لإيجاد الخيار الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية " كجزء من إجراءات التخفيف الملائمة وطنيا، من بين تدابير أخرى، لمعالجة مساهماته المحددة وطنيا في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف (اتفاقية باريس للمناخ) الذي يهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 14 في المائة بحلول عام 2030م.

II. وصف المشروع

1. هدف تطوير المشاريع

بيان الأهداف الإنمائية للمشروع

إعادة إمكانية الحصول على الخدمات الحضرية الهامة وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات في مدن مختارة داخل الجمهورية اليمنية.

مؤشر مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع

26. سيتم قياس تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع مقابل النتائج الرئيسية المقترحة التالية:

1) توفير فرص وصول مستعادة إلى خدمات الإمداد بالمياه التي أعيد تأهيلها (العدد) (مصنفة حسب نوع الجنس)
   - التي تعتمد طرقات البنية التحتية المرنة للمناخ
2) إتاحة إمكانية وصول الأشخاص المستعادة إلى خدمات المرافق الصحية التي أعيد تأهيلها (العدد) (مصنفة حسب نوع الجنس)
   - التي تعتمد طرقات البنية التحتية المرنة للمناخ
3) المستفيدون من إعادة إمدادات الكهرباء إلى المرافق الصحية (العدد) (مصنفة حسب نوع الجنس)
4) الأشخاص المستفيدين من تحسين الطرق الحضرية (العدد) (مصنفة حسب نوع الجنس)
5) الأشخاص المستفيدين من انخفاض مخاطر الفيضانات (العدد) (مصنفة حسب نوع الجنس)
6) المشاريع الفرعية التي تعتمد نهج تصميم البنية التحتية المرنة في المناخ (النسبة المئوية)

ب -مكونات المشروع

27. وبناء على نجاح هذا المشروع، سيمول المشروع من خلال منحة من المؤسسة الإنمائية الدولية قدرها 34.9 مليون من حقوق السحب الخاصة، بمبلغ يعادل ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسيمول المشروع إصلاح الهياكل الأساسية الحضرية البالغة الأهمية التي تضررت بسبب النزاع والفيضانات الأخيرة (المكون 1)، مع تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على توفير الاستمرارية والمرونة في مواجهة الصدمات واستدامة تقديم الخدمات الحضرية (العنصر ٢). وقد تم إعداد خط أنابيب استثماري مؤقت للسنة الأولى، يستند إلى معايير تقنية واستدامة، بما في ذلك: (أ) القدرة على تلبية الاحتياجات غير الملباة في المدن المستهدفة؛ (ب) الأثر على الاستجابة من قبل الفريق العامل؛ (ج) إمكانية بناء القدرة على مواجهة الفيضانات في المناطق الحضرية؛ (د) الجدوى (النظر في إمكانية الحصول على السلع والإمداد، والصراع، والقدرات) وإمكانية التكامل مع الأنشطة الأخرى؛ (هـ) إمكانية خلق فرص عمل محلية؛ (و) الأثر الإيجابي المحتمل للمجتمعات المحلية التي تعاني من ضغط شديد. ويتمثل أحد مبادئ المشروع الأساسي في تحديد أولويات الاستثمارات التي تقدم أكبر قيمة من المال وتعظيم عدد المستفيدين، بما في ذلك الفئات الضعيفة. واستنادا إلى الدروس المستفادة من هذا البرنامج، فإن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو اتباع نهج مكاني الهدف ومتكامل إزاء الاستثمارات، مع التنسيق المتعدد القطاعات وتحديد التدخلات والتخطيط

لها على أساس المشاركة. وللحفاظ على المرونة والقدرة على التكيف، سيجري اختيار المشاريع الفرعية على أساس تدريجي لتلبية الاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع. وعلى الرغم من ما تقدم، فإن التوزيع العادل للموارد على مختلف المدن والقطاعات خلال السنتين والنصف من تنفيذ المشاريع يعتبر أيضا أحد الاعتبارات الرئيسية في تصميم المشاريع.

المكون 1: إعادة الخدمات (40 مليون دولار أمريكي)

28. وسيمول هذا العنصر إعداد وتنفيذ الاستثمارات في الهياكل الأساسية. ولدعم الاستجابة لوباء كورونا المستجد (كوفيد-19)، سيولى الاهتمام لغسل المياه وإعادة الطاقة إلى المستشفيات، والأعمال الكثيفة العمالة. ويستند الاختيار الأولي للأنشطة إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي حددها مكتب خدمات المشاريع، بالتشاور مع وحدة إدارة مشاريع المياه الحضرية، ووحدات إدارة المياه، والسلطات المحلية المعنية، والشركاء المحليين الآخرين، مع التوزيع المؤقت حسب العنصر الفرعي المبين في الشكل -1 وستبلغ القائمة النهائية للمشاريع الفرعية بعملية إشراك المواطنين تشمل المجالس المحلية و/أو المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى الشعبي، وإنشاء لجان مستفيدة لها تمثيل متساو بين الذكور والإناث. وتشكل مشاركة المرأة اليمنية في اختيار المشاريع الفرعية أولوية، نظرا للفوائد الإنمائية الهائلة التي يقدمها المشروع للمرأة.

الشكل 1-التوزيع المؤقت لكل مكون فرعي

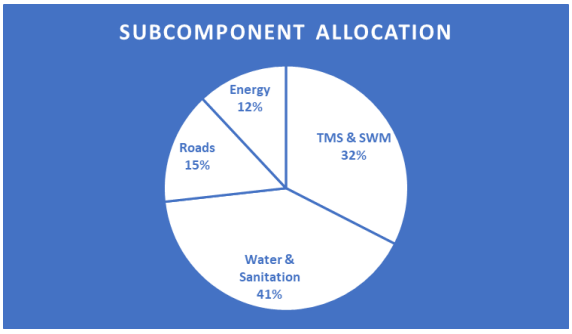

المكون الفرعي 1.1: الخدمات البلدية الثانوية وإدارة النفايات الصلبة

29. دعم إعداد وتنفيذ الاستثمارات في الهياكل الأساسية البلدية على مستوى الأحياء في المدن اليمنية لتلبية الاحتياجات غير الملباة والعاجلة، بما في ذلك: 1) التدخلات المتعلقة بإدارة الفيضانات، 2) مبادرات إدارة النفايات الصلبة، 3) إصلاح الهياكل الأساسية للصرف الصحي في الأحياء، بما في ذلك الاستثمارات التكميلية الموجهة في الهياكل الأساسية. وعلى وجه التحديد، سيمول هذا العنصر الفرعي: 1) التدخلات المتعلقة بإدارة الفيضانات في عدن وعمران وصعدة وتعز؛ 2) مبادرات إدارة النفايات في صنعاء وذمار ومخلة وصعدة (بما في ذلك عقود توريد المعدات، وإعادة تأهيل محطات نقل النفايات، وتدابير إعادة تأهيل مدفن النفايات)؛ 3) إصلاح الهياكل الأساسية للصرف الصحي في الأحياء في عمران وعدن وحديدة وتعز ولحج. ويساعد هذا العنصر الفرعي، من خلال إعادة تأهيل المجاري وإزالة العوائق، على التخفيف من حدة الفيضانات في المناطق الحضرية ردا على تزايد حالات الفيضانات المفاجئة والأمطار الغزيرة المتصلة بتغير المناخ. ومعظم هذه التدخلات هي مشاريع فرعية كثيفة العمالة، تسهم أيضا في التصدي للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، مما يوفر فرص العمل التي تمس إليها الحاجة للعمالة الماهرة وغير الماهرة في المناطق التي أصبحت فيها الوظائف أقل حدة بسبب الوباء. وسوف تساهم الاستثمارات التكميلية الموجهة مكانيا في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، بما في ذلك تعبيد الشوارع بالحجارة، وإصلاح الحدائق المحلية والمساحات الخضراء لتحسين إدارة جريان مياه الصرف من المياه العاصفة والمساعدة في الحد من تأثير الجزر الحرارية الحضرية.

المكون الفرعي 2.1: المياه والمرافق الصحية الحضرية

30. دعم التصدي لوباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وبناء القدرة على التكيف مع نوع الجنس من خلال تحسين سبل الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، بما في ذلك، في جملة أمور، 1) استبدال الأصول الحيوية مثل المضخات والمولدات ووحدات معالجة المياه والمرافق ذات الصلة وقطع الغيار؛ 2) إصلاح الأنابيب وخزانات المياه والآبار الموجودة ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي؛ 3) دعم صيانة الخدمات على مستوى المدينة.

31. ويهدف هذا العنصر الفرعي إلى إعادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي على مستوى المدينة. وستستفيد مدن لحج وتعز وعمران وصنعاء وذمار والضالع والمكلا والحديدة من الدعم لإمدادات المياه في المدن، بينما تطرح استثمارات في مياه الصرف الصحي والصرف الصحي في عدن والمكلا والحديدة. ولدعم تحسين الصحة العامة، يقترح تأهيل مختبرات المياه والصرف الصحي في

صعدة وزنجبار. ويركز هذا العنصر الفرعي على إصلاح المرافق الرئيسية وتحسين سبل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. وتتضمن خطة الاستثمار، التي أعدها المكتب بالتنسيق والتشاور الوثيقين مع النظراء التقنيين تحديدا مع شركات المياه والصرف الصحي المحلية على المستوى اللامركزي، تدخلات رئيسية يتعين تنفيذها في المدن المستهدفة. وقد منحت الأولوية للمشاريع الفرعية استنادا إلى الاحتياجات على أرض الواقع. وفي إطار هذا المشروع، سيجري تناول الاستجابة للمياه والصرف الصحي لفيروس كورنا المستجد (كوفيد-19) من خلال إعادة/إصلاح وتشغيل آبار المياه وشبكات المياه والصرف الصحي المتضررة، فضلا عن تقليل خسائر المياه وتحسين نوعية المياه في المدن الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تشمل التدخلات المتكاملة المصممة في إطار هذا المشروع تدابير مقاومة المناخ مثل تصريف الفيضانات. وسوف تستخدم الطاقة الشمسية أيضا لتشغيل مرافق المياه الرئيسية، وتوفير المياه الآمنة والصافية، مع خفض الانبعاثات. وفي إطار هذا العنصر الفرعي، سيجمع إصلاح نظام المياه والصرف الصحي مع تدخلات أخرى مثل تنظيف قنوات تصريف مياه الأمطار، وإصلاح صناديق الصناديق، وشفط الأجسام المائية الراكدة التي تتراكم عادة بسبب أحداث الفيضان.

المكون الفرعي 3.1: الطرق الحضرية

32. تحسين الوصول والتنقل داخل المدن المستهدفة من خلال إصلاح طرق مختارة داخل المناطق الحضرية. وسوف يعمل المكون الفرعي على تحسين القدرة على الوصول والتنقل داخل المدن المستهدفة وهي صنعاء وعدن ولحج وتعز والمكلا وذمار وعمران، من خلال إعادة تأهيل وإصلاح مداخل رئيسية وشوارع رئيسية مختارة في هذه المدن وشوارع الأحياء. وتشمل التدخلات المخطط لها إعادة تأهيل أصول الطرق التي تضررت بسبب الفيضانات الأخيرة في صنعاء وعمران. وسيكون لهذا العنصر الفرعي فوائد اقتصادية أوسع نطاقا لأنه سيساعد على إنعاش الصناعات الوطنية المتعاقدة والاستشارية وسلاسل التوريد، ودعم سبل العيش المحلية من خلال زيادة استخدام العمالة اليدوية إلى أقصى حد وخلق فرص عمل قصيرة الأجل. كما ساهم الافتقار إلى الطرق البرية جزئيا في زيادة إزالة الغابات حيث أن سكان الريف لا يحصلون على الوقود -وهو اتجاه يقوض جهود التكيف مع تغير المناخ في البلاد والتخفيف من حدته. وتشمل الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا العنصر الفرعي إصلاح المواقع والطرقات، وإغلاق الغابات، وأعمال التصحيح، وإكساء الأسفلت، وأعمال تحسين سلامة الطرق، وإصلاح التقاطعات. وسوف تنظر كل أعمال إعادة التأهيل في المخاطر المناخية التي تتعرض لها الطرق، وسوف تتبنى مبادئ أفضل فيما يتصل بالقدرة على الصمود.

المكون الفرعي 4.1: الطاقة للخدمات الحيوية

33. إعادة تزويد المستشفيات والعيادات وغيرها من المرافق الطبية بالكهرباء في مدن مختارة، بما في ذلك: 1) إصلاح نظم توليد الكهرباء التقليدية (الديزل) القائمة؛ 2) تركيب توليد جديد خارج الشبكة باستخدام تكنولوجيات الديزل أو الطاقة المتجددة أو الطاقة الشمسية التي تعمل بالديزل؛ 3) إعادة الإمداد بالوقود في مرافق الخدمات الحيوية؛ 4) تركيب الأشعة الشمسية والمصابيح؛ 5) إجراء تحسينات أخرى في كفاءة الطاقة.

34. وسيعيد هذا المكون تزويد المستشفيات والعيادات والمرافق الطبية الأخرى بالكهرباء في مدن صنعاء وذمار وعمران وصعدة والحديدة وزنجبار والضالع وتعز ولحج والمكلا. وسوف يتم تنسيق هذا المكون الفرعي بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والشركاء المحليين، والمكون الفرعي 2.1 (الذي يعيد الكهرباء إلى الأصول الحيوية للمياه والمياه المستعملة). وللإسهام في التخفيف من آثار تغير المناخ، سيجري تشجيع توليد الطاقة المتجددة والنظيفة قدر الإمكان. وهذا يتضمن توليد الطاقة الشمسية على أسطح المساكن أو على الأرض (مع تخزين البطارية)، فضلا عن الأنظمة الهجينة باستخدام الطاقة الشمسية. وحيثما كان ذلك ممكنا، ستدمج مصابيح LED الموفرة للطاقة في المباني والمدافئ الشمسية مع تدخلات الإمداد بالكهرباء. وعلى الرغم من أنه سيمنح الأفضلية لتركيب تكنولوجيات توليد الطاقة الشمسية، نظرا لخطورة الحالة على أرض الواقع في اليمن وإلحاحها، فإن إصلاح مولدات الديزل التقليدية القائمة قد لا يمكن تجنبه في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، سيلزم إنشاء نظم لتوليد الديزل لبعض مباني المستشفيات والمرافق الصحية (وعدد قليل من المرافق التعليمية). وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تظهر حلول الطاقة المتجددة في إطار المشروع جدواها وأن تسلك الطريق نحو زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في البناء الخاص في المستقبل وكفاءة الطاقة في المباني العامة.

المكون 2 : دعم التنفيذ وتنمية القدرات (10 ملايين دولار أمريكي)

المكون الفرعي 2.1: تنفيذ المشروع ودعم الإدارة

35. تيسير تنفيذ المشاريع وإدارتها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك: 1) التكاليف غير المباشرة للمستلم؛ 2) التكاليف المباشرة للمستلم في مجالي الإدارة والإشراف؛ 3) توفير الخدمات الاستشارية اللازمة لرصد المشاريع وتقييمها وتنسيقها على مستوى المدينة؛ 4) توفير خدمات الخبراء الاستشاريين اللازمة لإجراء

نظام لتتبع الإنفاق على أساس نظام المعلومات الجغرافية ونشر المعلومات عن الأنشطة؛ 5) إجراء مراجعات مستقلة لأنشطة المشاريع؛ 6) توفير الخدمات الاستشارية لإنشاء نظام لآلية التظلم في مكتب المتلقي في الجمهورية اليمنية.

36. تيسير أداء تنفيذ المشاريع والتحقق والرصد الميداني لأنشطة المشاريع، بما في ذلك توفير الخدمات الاستشارية اللازمة لرصد الأطراف الثالثة.

المكون الفرعي 2.2: تعزيز بناء القدرات

37. تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والتدريب إلى الشركاء المنفذين المحليين والمقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة والوكالات الأخرى على الصعيد المحلي في مجالات المشاريع الرئيسية مع التركيز بوجه خاص على المهارات التقنية لجميع القطاعات في إطار المشروع، وكذلك على الجوانب التقنية وغير المتصلة بالمشاريع، للسماح للمؤسسات المحلية بأن تضطلع على نحو أكثر فعالية بولايتها في تقديم الخدمات، بما في ذلك ما يلي: 1) وضع خطة للاتصالات العامة وتنفيذها؛ 2) تيسير مشاركة المواطنين في تحديد وتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية، 3) دعم التدريب في أماكن العمل الذي يراعي الفوارق بين الجنسين (بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس)، وبناء القدرات، والتدريب على التوظيف والتوظيف غير التمييزي.

38. وقد أثر الصراع المسلح الطويل الأمد الجاري على قدرة مقدمي الخدمات/المؤسسات المحلية على المستوى اللامركزي مثل شركات المياه والصرف الصحي المحلية. وركز المشروع على تعزيز قدرات المؤسسات على تخطيط وتنفيذ أنشطة المشروع، بما في ذلك صيانة واستدامة الهياكل الأساسية التي بنيت. واستجابة للدروس المستفادة من المشروع، سيوسع البرنامج الثاني المقترح من أجل التنمية المستدامة النطاق ليشمل التدريب على الجوانب التقنية والإدارية لدعم المؤسسات المحلية بحيث تكون مجهزة بشكل أفضل لأداء مهامها في تقديم الخدمات خارج نطاق المشروع. وتشمل مواضيع التدريب التي يتعين إدراجها إدارة المشتريات والعقود، والصحة والسلامة التشغيلية، والضمانات الاجتماعية والبيئية، ونهج تصميم هياكل أساسية منخفضة الكربون ومرونة المناخ، وجبر المظالم، وغير ذلك من الاحتياجات الحيوية لبناء القدرات التي يمكن تحديدها، مثل المهارات التشغيلية والإدارية اللازمة لدعم التنفيذ الناجح للأنشطة على أرض الواقع. وسوف يشمل بناء قدرات شركات المياه والصرف الصحي المحلية والمؤسسات المحلية

المماثلة التدريب أثناء العمل من خلال المشاركة خلال دورة المشروع الكاملة من خلال تحديد التدخلات ذات الأولوية/المشاريع الفرعية، وتصميم المشاريع الفرعية، والتنفيذ والإشراف على المرافق وتشغيلها وصيانتها.

39. خطة عمل بناء القدرات. ويقوم المكتب حاليا بإجراء تقييمات لاحتياجات بناء القدرات لمجموعة متنوعة من الشركاء المحليين، وهو ما سيساعد على وضع خطة عمل لبناء القدرات في إطار هذا العنصر الفرعي. وفي قطاع المياه والصرف الصحي، أجرى المكتب بالفعل أربعة تقييمات سريعة بشأن الشركات المحلية العاملة في مجال المياه والصرف الصحي لتقييم احتياجات القدرات. وستجري استعراضات سريعة إضافية على الشركات المحلية السبع المتبقية العاملة في مجال المياه والصرف الصحي لاستعراض الاحتياجات القائمة واقتراح أنشطة مناسبة لبناء القدرات والتدريب. وستجري استعراضات مماثلة لمشروع الأشغال العامة (PWP)، (وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق)، ووحدة إدارة المرافق العامة، وصناديق التنظيف المحلية المختارة. ومن المقرر أن تكتمل هذه الاستعراضات قبل الفعالية أو بعد ذلك مباشرة. وستمنح الأولوية للشركاء المحليين الذين سيشاركون في تنفيذ المشاريع الفرعية للسنة الأولى.

40. وسيتضمن هذا العنصر الفرعي أنشطة التدريب التقليدية التي ستضطلع بها شخصيا و/أو فعليا، وإعداد أدلة العمليات والكتيبات والمبادئ التوجيهية الموجزة لدعم التدريب. سوف يقوم هذا المكون الفرعي بإشراك الشركاء المحليين والمشغلين المستهدفين في ورش العمل والمناقشات الجماعية والمحاكاة العملية، وسوف يوفر معدات و/أو برامج تقنية المعلومات الضرورية لتنفيذ كل نشاط. وستتاح أيضا أنشطة بناء القدرات للجهات الفاعلة المعنية في القطاع الخاص والمؤسسات المحلية المعنية بالبحث والأكاديميين. وسيقوم الخبراء الدوليون بتصميم هذا العنصر الفرعي وتسليمه بدعم من الخبراء المحليين. وسيدعم هذا العنصر الفرعي أيضا مشاركة المواطنين، والاتصال، ومشروع خطة العمل الجنسانية، بما في ذلك تيسير عملية من القاعدة إلى القمة لتحديد أولويات الاحتياجات على الصعيد المحلي.

41. وإلى جانب بناء القدرات المؤسسية، سيوفر المشروع أيضا التدريب والدعم للمقاولين المحليين، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنظمي الأعمال المحتملين، بما في ذلك الشركات المملوكة للنساء. والهدف من ذلك ثلاثة أهداف: 1) الحد من مخاطر المشاريع وتحسين المهارات والكفاءات المحلية فيما بين

الشركات المحلية والمقاولين المشاركين في المشروع، بشأن مواضيع من قبيل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والعنف الجنساني؛ 2) تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال توفير التدريب والدعم للأعمال التجارية المحلية المحتملة في القطاع الحضري، بما في ذلك منظمات المرأة، بشأن مواضيع مثل تسجيل الأعمال التجارية والمشتريات والإدارة المالية؛ 3) تقليل الفجوة بين الجنسين من خلال إتاحة الفرص للمرأة لبدء الأعمال التجارية.

المكون الفرعي 2.3: وكيل المراقبة المستقل

42. وسيشرك المكتب وكيل مراقبة مستقل من أجل إجراء التحقق المستقل من النتائج للمشاريع الفرعية والأنشطة الممولة في إطار المشروع. وسيضم وكيل المراقبة المستقل موظفات. وسيقوم وكيل المراقبة المستقل على أساس ربع سنوي، بالإبلاغ عن نواتج النشاط، واستعادة الخدمات للمستفيدين المستهدفين، والعمليات الائتمانية والحمائية التي يتبعها الشركاء المحليون. وسيقوم مكتب خدمات المشاريع بوضع الشروط المرجعية لوكيل المراقبة المستقل والاتفاق عليه مع البنك الدولي. ولضمان استقلال وكيل المراقبة المستقل، سيتقاسم المكتب تقاريره عن الرصد مع المكتب، وسيتشاطر المكتب فيما بعد مع البنك الدولي في غضون خمسة أيام تقويمية مع أي تعليقات. وسيتشاطر المكتب أيضا تقريرا مع البنك الدولي عن الإجراءات المتخذة لمعالجة أي مسائل تنفيذ حددها وكيل المراقبة المستقل في غضون أسبوعين من تاريخ تقديم تقرير الرصد.

المكون 3: الاستجابة للطوارئ الناشئة (دولارات أمريكية)

43. توفير استجابة فورية لأزمة الطوارئ المؤهلة، حسب الحاجة. والهدف من هذا العنصر هو دعم قدرة الاستجابة في البلد في حالة الطوارئ، وفقا للإجراءات التي تحكمها توجيهات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والفقرة 12 من السياسات العامة (حالات الاحتياجات الملحة أو قيود القدرات). وهناك احتمال أن تحدث خلال تنفيذ المشاريع كارثة طبيعية أو وباء أو أي حالة طوارئ أخرى، مما قد يؤدي إلى حدوث آثار اقتصادية و/أو اجتماعية سلبية. وتحسبا لهذا الحدث، يتيح مكون الاستجابة للطوارئ الناشئة للمكتب الحصول على الدعم عن طريق إعادة توزيع الأموال من عناصر المشروع الأخرى أو أن يعمل كقناة لمعالجة التمويل الإضافي من مصادر التمويل الأخرى لحالات الطوارئ المؤهلة للتخفيف من حدة العواقب الضارة المحتملة الناجمة عن حالة الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها. وستخضع المدفوعات في إطار هذا العنصر لإعلان الطوارئ من جانب الجمهورية اليمنية أو المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

44. المشروع المقترح هو عملية طوارئ يجري تجهيزها في إطار الفقرات 2-30 من المنطوق والفقرة 12 من سياسة وتوجيه أرقام التخطيط الإرشادية "حالات الاحتياجات العاجلة أو قيود القدرات". وهو يستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه المتلقي غير السيادي لصناديق المؤسسة الإنمائية الدولية ووكالة التنفيذ البديلة على أساس استثنائي بموجب اتفاق إطار الإدارة المالية بين البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة. وستخضع ترتيبات الإدارة المالية لإدارة الأسواق المالية، التي تنص على استخدام اللوائح المالية للأمم المتحدة من خلال توفير المرونة في تطبيق السياسات الائتمانية للبنك من خلال تطبيق آليات ضمان بديلة. وسيتبع مكتب خدمات المشاريع إجراءات الشراء الخاصة به باعتبارها ترتيبات الشراء البديلة التي يسمح بها قسم السياسة الإطارية للمشتريات في البنك الدولي، ثالثا - واو.

45. وسينفذ المكتب المشروع من خلال التنفيذ المباشر وكذلك من خلال اتفاقات التعاون في المشاريع بين المكتب والشركاء المحليين. سيقوم المكتب بما يلي: (أ) تولي مسؤولية تنفيذ المشاريع؛ (ب) رصد أهداف المشروع ونتائجه بالتنسيق مع الشركاء المحليين؛ (ج) معالجة عمليات الشراء والإدارة المالية وإدارة المدفوعات ذات الصلة، بما في ذلك إعداد طلبات السحب في إطار المشروع؛ (د) ضمان تلبية جميع متطلبات الإبلاغ بالنسبة للمؤسسة الإنمائية الدولية وفقا لاتفاق تمويل المشاريع. ويصف الشكل 3 أدناه هيكل إدارة المشاريع وإدارتها المزمع إنشاؤه في إطار المشروع.

46. يتمتع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خبرة واسعة في القطاعات التي تشملها هذه العملية وفي إدارة المشاريع في حالات خطط التنمية المستدامة. وفي قطاع المياه والصرف الصحي، نفذ المكتب أكثر من 70 مشروعا في السنوات العشر الأخيرة تمشيا مع ولايته ومجالات خبرته. وقد نفذت هذه المشاريع في 40 بلدا، بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هيكل إقليمي مقره عمان، الأردن. وهذه البنية لديها قدرة راسخة في مجالات التمويل، والمشتريات، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والأمن، والتي سوف تقدم الدعم والمشورة عند الحاجة. وبالإضافة إلى ذلك، يشرف مستشار إقليمي معني بالرقابة والإدارة على العمليات في المنطقة ويقدم المشورة الإدارية إلى

المدير الإقليمي. كما أن مكتب خدمات المشاريع في صنعاء يستضيف مدير مشروع، وأخصائي مشتريات، وأخصائي تمويل، وموظف حماية بيئية واجتماعية، وموظف تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وموظف لشؤون الصحة والسلامة، وموظف لوجستي، وموظف إداري. ويتلقى المكتب الإقليمي الدعم من مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومقره كوبنهاغن. وعلاوة على ذلك، وبفضل التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، اكتسبت المنظمة خبرة قيمة مع المتعاقدين المحليين من القطاع الخاص، واكتسبت وضوحا في أدائها وقدراتها ومهاراتها.

الشكل 3. حوكمة المشروع وهيكل الإدارة

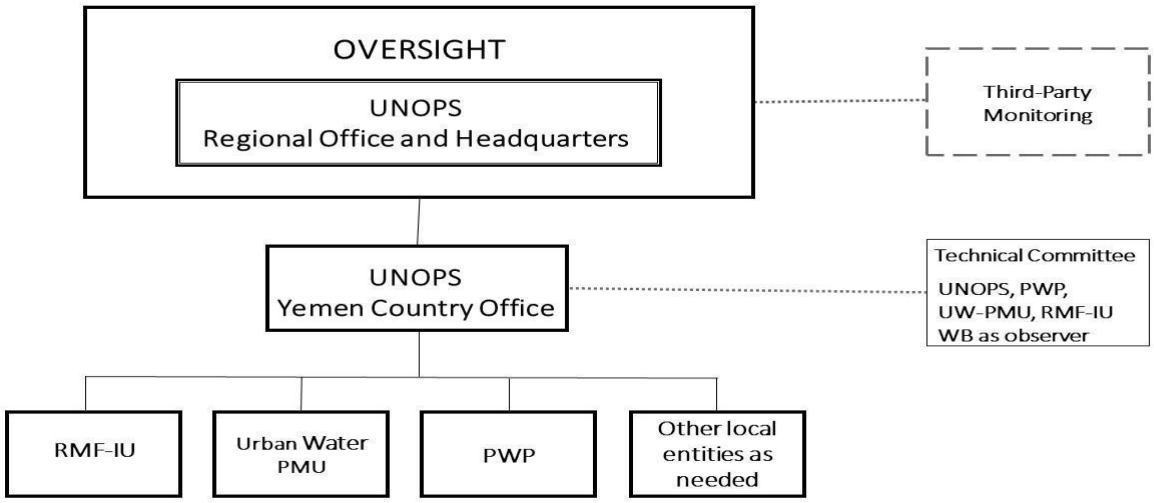

47. دعم البنك الدولي التنفيذي والإشراف عليه. وسيقوم فريق العمل التابع للبنك الدولي، بالتنسيق الوثيق مع وحدة الإدارة القُطرية اليمنية (CMU) والمشاركة في الممارسات العالمية، بإجراء دعم التنفيذ المقرر للمشروع. وسيقوم البنك الدولي بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنفيذ المشروع والإشراف عليه عموما.

48. **الرقابة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.** ولمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هيكل إقليمي مع المكتب الإقليمي والمركز الإقليمي في عمان، الأردن. وتتمتع هذه البنية بقدرة راسخة في مجالات التمويل، والمشتريات، والمساواة بين الجنسين، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والضمانات، والأمن، والتي سوف

تقدم الدعم والمشورة عند الحاجة. وبالإضافة إلى ذلك، يشرف مستشار إقليمي معني بالرقابة والإدارة على العمليات في المنطقة ويقدم المشورة الإدارية إلى المدير الإقليمي. ويتلقى المكتب الإقليمي الدعم من مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومقره كوبنهاغن، الدانمرك.

49. **اللجنة التقنية.** ولتيسير عملية تخطيط الاستثمار وضمان التنسيق بين القطاعات، سيرأس المكتب حلقة اتصال مشتركة تتألف من ممثلين من الشركاء المحليين (برنامج العمل المشترك، وبرنامج العمل الإقليمي -وحدة التنسيق بين الموظفين والإدارة، ووحدة إدارة شؤون الموظفين). وسيتم إشراك أعضاء آخرين أثناء المشروع، إذا لزم الأمر. وسينضم البنك الدولي إلى مركز التعاون التقني كمراقب. وسيضطلع مركز التعاون التقني بدور استشاري وسيجتمع مرة كل ثلاثة أشهر وعند الاقتضاء. وستشمل مهامه الرئيسية ما يلي: أ) إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع وتقديم توصيات للتحسين، حسب الاقتضاء؛ ب) استعراض المشاريع الفرعية المقترحة لخطط الاستثمار السنوية والتوصية بقائمة مختصرة؛ ج) التعجيل باستيراد الإمدادات والسلع والمعدات وكذلك التصاريح في نقاط الدخول وتيسير النقل البري، و ج) إبلاغ المشروع واستثماراته إلى الجهات المانحة الأخرى وأصحاب المصلحة.

50. **الشركاء المحليون.** وللحفاظ على القدرات التقنية والتنفيذية للمؤسسات القائمة في اليمن، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، سيعمل المكتب مع برنامج عمل الأمم المتحدة لحفظ السلام في اليمن، وبرنامج دعم القوات المتعددة الجنسيات، ووحدة إدارة شؤون الموظفين، بوصفها شركاء محليين من أجل التنفيذ، مستفيدا من التعاون القائم في إطار برنامج العمل الوطني للتنمية المستدامة. وقد قام المكتب بتقييم قدرات هؤلاء الشركاء المحليين في المجالات التقنية والمالية والشراء والضمانات. وبناء على ذلك، سيبت المكتب في ترتيب تعاقدي مناسب مع كل كيان وفقا للمبادئ التوجيهية التشغيلية الخاصة به. وسيضطلع الشركاء المحليون بدور حاسم في الجوانب التقنية، مثل التنسيق مع أصحاب المصلحة المحليين، وتحديد الاستثمارات الأولية، وإعداد المواصفات الأولية، وتنفيذ الأنشطة المسندة وفقا لخطة الشراء. وسيحافظ المكتب على المسؤولية العامة عن تنفيذ المشاريع. وخلال تنفيذ المشروع، يمكن للمكتب أن يشرك شركاء محليين إضافيين، إذا ما اعتبر ذلك ضروريا وبالتشاور مع البنك الدولي.

51. سينظم فريق العمل أيضا بالتنسيق مع وحدة إدارة الاتصالات اجتماعات تشاورية كل ستة أشهر مع فريق العمل لإبقائهم على علم بالتقدم المحرز في التنفيذ، ومناقشة التحديات، وتحديد أولويات الاحتياجات. وستعقد هذه الاجتماعات فعليا أو شخصيا حسب الحالة على أرض الواقع.

52. **خطط الاستثمار السنوية.** سيتم تقديم خطة الاستثمار السنوية التي يطلع عليها المواطن والتي أوصت بها لجنة التعاون الفني والتي قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإنهائها إلى البنك الدولي لعدم الممانعة قبل بدء التنفيذ. ستتم مراجعة الخطط الاستثمارية السنوية أثناء التنفيذ لضمان استمرار ملاءمة الاستثمارات المختارة.

53. **تاريخ الإغلاق والجدول الزمني للتنفيذ.** سيتم تنفيذ الأنشطة المخطط لها في إطار عملية الطوارئ المقترحة على مدى عامين ونصف (30 يونيو 2021 إلى 31 ديسمبر 2023). سيتم صرف منحة المؤسسة الدولية للتنمية المقترحة البالغة 50 مليون دولار أمريكي على مدى عامين ونصف.

54. سيتم إعداد دليل مفصل لعمليات المشروع لتوجيه ترتيبات تنفيذ المشروع الإجمالية. سيصف دليل عمليات المشروع أهداف المشروع، ومؤشرات النتائج، وأدوار ومسؤوليات التنفيذ (مصفوفة ترتيبات التنفيذ)، والإدارة المالية، والمشتريات، والضمانات، والمراقبة والتقييم، وتفاصيل تنفيذ المشروع الأخرى. من المتوقع أن يكون دليل عمليات المشروع الذي تم إعداده في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن بمثابة أساس لإعداد الوثيقة للعملية المقترحة.

.

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

فيديريكا رانجيري
أخصائي أول التطوير الحضري

عبد الحكيم علي أحمد الأغبري
مهندس أول الطرق السريعة

نايف محمد أبو لحوم
أخصائي أول إدارة موارد المياه

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
خلدون محمد
مستشار البرنامج
khaldounm@unops.org

بانا كالوتي
المدير
banak@unops.org

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
فياض رسول
مدير المشروع
FayyazFR@unops.org

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي
H Street, NW 1818
Washington, D.C. 20433
هاتف: 1000-473 (202)
موقع الويب: http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رئيس فريق العمل:	فيديريكا رانجيري عبد الحكيم علي أحمد الأغبري نايف محمد أبو لحوم